ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

تحليل استراتيجي
مايو 2026

حـروب الممـرات المائيـة وإعـادة تشـكيل موازيـن القـوة

إعـــداد

وحدة البحوث و الدراسات

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
ASAMCENTER

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

ASAM للدراســـات الاستراتيجية مركز بـحثي وفكري فاعل تأسـس منذ عام 2015م، بصفته مؤسسـة مسـتقلة تعنى بتطويـر المعرفة ودعم صناعة القـرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

دراسات إستراتيجية

حروب الممرات المائية وإعادة تشكيل موازين القوة - قراءة استشرافية لمستقبل الشرق الأوسط

الملخص التنفيذي

العالم يدخل مرحلة جديدة من الصراع يمكن تسميتها بـ "حروب الممرات"؛ وهي حروب لا تُدار بالضرورة عبر احتلال المدن أو إسقاط العواصم، بل عبر التحكم في المضائق، والموانئ، وخطوط الطاقة، وسلاسل الإمداد، ومسارات التجارة العالمية. فالممرات البحرية لم تعد مجرد طرق عبور، بل تحولت إلى أدوات ضغط وردع وابتزاز جيوسياسي واقتصادي. ويبرز ذلك بوضوح في مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، حيث تشكل هذه النقاط ما يسمي بـ "نقاط الاختناق" التي تمنح من يسيطر عليها قدرة على التأثير في أمن الطاقة والتجارة العالمية.

الخلاصة الاستراتيجية الأهم أن الشرق الأوسط، واليمن تحديداً، لم يعد هامشاً في الصراع الدولي، بل أصبح جزءاً من قلب المعادلة الجيوسياسية الجديدة؛ فباب المندب، وعدن، وميون، والسواحل الجنوبية والغربية، كلها تتحول إلى عقد استراتيجية في صراع يتداخل فيه الأمريكي والصيني والإيراني والإسرائيلي والخليجي والتركي.

طبيعة التحول الاستراتيجي

الصراع العالمي يتجه من نموذج "الحروب التقليدية على الأرض" إلى نموذج "الحروب على التدفقات".. في الماضي، كانت القوة تُقاس بعدد الجيوش، ومساحة الأراضي، وحجم الترسانة العسكرية. أما اليوم، فتُقاس أيضاً بالقدرة على:

- حماية أو تعطيل الملاحة.
- التحكم بالموانئ والمضائق.
- إدارة خطوط الطاقة.
- التأثير في تكاليف الشحن والتأمين.
- السيطرة على سلاسل الإمداد.
- امتلاك بدائل لوجستية عند الأزمات.

وهذا يعني أن الحرب القادمة قد لا تبدأ باجتياح عسكري، بل بهجوم على ناقلة، أو تهديد بإغلاق مضيق، أو تعطيل ميناء، أو رفع تكلفة التأمين البحري إلى مستوى يجعل الشركات تنسحب تلقائياً من المسار.

أهمية الممرات المائية في الاستراتيجية الدولية

الممرات المائية تمثل الشرايين العميقة للاقتصاد العالمي. فكل اضطراب في هرمز أو باب المندب أو السويس لا يبقى حدثاً محلياً، بل يتحول فوراً إلى أزمة أسعار، وتضخم، ونقص إمدادات، وارتباك في الأسواق. وتكمن خطورة هذه الممرات في أنها تجمع بين ثلاثة أبعاد:

البعد الاقتصادي: لأن النفط والغاز والسلع تمر عبرها.

البعد العسكري: لأن تأمينها يتطلب أساطيل وقواعد وأنظمة مراقبة وصواريخ وطائرات مسيرة.

البعد السياسي: لأن التهديد بإغلاقها يمنح الدول والجماعات المسلحة قدرة على فرض شروط أو تعطيل قرارات خصومها.

ومن هنا، فإن من يملك القدرة على تهديد الممر لا يحتاج دائماً إلى السيطرة الكاملة عليه؛ يكفيه أن يخلق "بيئة خطر" تجعل شركات الشحن والتأمين تغير مساراتها.

اليمن وباب المندب في قلب الصراع

يُعد باب المندب أحد أخطر نقاط الاختناق في العالم؛ فهو يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، ويتصل مباشرة بقناة السويس، أي أنه يقع في قلب الطريق التجاري بين آسيا وأوروبا.

الأهمية الاستراتيجية لليمن هنا لا تأتي فقط من كونه دولة مشرفة على المضيق، بل من كونه يمتلك سواحل وجزراً وموانئ يمكن أن تتحول إلى أدوات تأثير كبرى، خصوصاً: عدن، المخا، الحديدة، جزيرة ميون، السواحل الجنوبية، السواحل الغربية.

ولهذا، فإن الصراع على جنوب اليمن والساحل الغربي ليس صراعاً محلياً فحسب، بل هو جزء من معادلة أكبر تتصل بمستقبل التجارة والطاقة والنفوذ في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

خريطة الفاعلين ومصالحهم

1. الولايات المتحدة. تسعى واشنطن إلى منع خصومها من التحكم بالممرات الحيوية، خصوصاً إيران والصين. ولذلك فهي تتعامل مع البحر الأحمر والخليج باعتبارهما مجالاً حيوياً لأمن الطاقة والتجارة العالمية. كما تعمل على دعم ممرات بديلة مثل الممر الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي لمنافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية.

2. الصين. الصين تنظر إلى الممرات البحرية كجزء من أمنها القومي الاقتصادي. فهي تعتمد على تدفق الطاقة والسلع عبر ممرات حساسة، مثل مضيق ملقا، والبحر الأحمر، وقناة السويس. لذلك تستثمر في الموانئ والبنى التحتية والممرات البديلة.

3. إيران. تستخدم إيران الجغرافيا كأداة ضغط. فهي تطل على مضيق هرمز، ولديها نفوذ غير مباشر في البحر الأحمر عبر الحوثيين. وهذا يمنحها قدرة على تهديد جبهتين بحريتين: الخليج وباب المندب. هذه القدرة لا تعني بالضرورة إغلاقاً دائماً، لكنها تكفي لرفع الكلفة العالمية للصراع.

4. إسرائيل. ترى إسرائيل في الممرات الجديدة فرصة للخروج من العزلة الجغرافية التقليدية، والتحول إلى عقدة لوجستية تربط الخليج بأوروبا عبر موانئ المتوسط، خصوصاً حيفا. ولذلك فإن مشاريع الربط الاقتصادي ليست بعيدة عن حسابات التطبيع والنفوذ.

5. الإمارات. تتعامل الإمارات مع الموانئ باعتبارها جوهر قوتها الإقليمية. فهي لا تبحث فقط عن نفوذ سياسي، بل عن شبكة موانئ وممرات تربط الخليج بالبحر الأحمر وشرق أفريقيا والمتوسط. ومن هنا تأتي حساسية دورها في جنوب اليمن والقرن الأفريقي.

6. السعودية. السعودية تدرك أن أمنها المستقبلي لا يتصل بالنفط فقط، بل بموقعها كمركز لوجستي عالمي. لذلك فإن أي سيطرة معادية أو منافسة على جنوب اليمن أو البحر الأحمر قد تمثل تهديداً طويل الأمد لطموحاتها الاقتصادية وموقعها الإقليمي.

7. تركيا. تركيا تمتلك موقعاً فريداً عبر البوسفور والدردنيل، وتسعى لأن تكون ممراً بين آسيا وأوروبا. وهي تراقب صراع الممرات من زاوية الفرص والمخاطر، خصوصاً في البحر الأحمر وشرق المتوسط والخليج.

مستقبل حروب الممرات المائية

لم يعد العالم يتحرك وفق خرائط القوة القديمة التي كانت ترى في الحدود البرية والجيوش الجرارة العامل الحاسم في تشكيل النفوذ الدولي، بل بدأت ملامح عصر جديد تتشكل بهدوء، عنوانه الحقيقي السيطرة على الممرات والتدفقات. ففي العقود القادمة، لن تكون المعركة الكبرى على احتلال المدن بقدر ما ستكون على التحكم في المضائق البحرية، والموانئ، وخطوط الطاقة، ومسارات التجارة العالمية، وكابلات البيانات العابرة للبحار.

لقد تحولت الجغرافيا البحرية من مجرد عنصر جغرافي ثابت إلى سلاح استراتيجي متحرك، يعيد رسم موازين القوى في العالم. فالممرات المائية لم تعد مجرد طرق لعبور السفن، بل أصبحت شرايين الاقتصاد العالمي، وأي اضطراب فيها يمكن أن يهز أسواق الطاقة، ويرفع معدلات التضخم، ويعطل سلاسل الإمداد، ويقود إلى أزمات عالمية تتجاوز في آثارها كثيراً من الحروب التقليدية. وفي هذا السياق، يدخل العالم تدريجياً مرحلة يمكن وصفها بـ: "عصر الجغرافيا الاقتصادية المسلحة".. حيث يصبح الاقتصاد امتداداً للصراع، وتتحول الموانئ والمضائق إلى أدوات ردع وضغط ونفوذ، تماماً كما كانت القواعد العسكرية في القرن الماضي.

من الحروب العسكرية إلى الحروب الجيو-اقتصادية

على امتداد القرن العشرين، كانت الحروب تُخاض بالجيوش والدبابات والطائرات، وكانت السيطرة على الأرض هي الغاية الكبرى لأي قوة دولية أو إقليمية. أما اليوم، فإن التحولات الكبرى في الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا وسلاسل التوريد أعادت تعريف مفهوم القوة ذاته.

فالدولة القوية لم تعد فقط تلك التي تمتلك جيشاً ضخماً، بل تلك التي تستطيع حماية تدفق التجارة والطاقة والبيانات، أو تعطيلها عند الحاجة.

ومن هنا، بدأت الحروب تأخذ شكلاً مختلفاً وأكثر تعقيداً؛ فبدلاً من احتلال المدن، بات بالإمكان خنق الاقتصادات عبر: تعطيل المضائق، استهداف الموانئ، تهديد الملاحة، ورفع تكاليف التأمين البحري، أو ضرب سلاسل الإمداد العالمية.

لقد أصبح الميناء في كثير من الأحيان أهم من القاعدة العسكرية، وأصبحت ناقلات النفط وسفن الحاويات جزءاً من معادلات الأمن القومي، لا مجرد أدوات تجارية.

ولهذا، فإن الحروب القادمة قد لا تبدأ بصوت المدافع، بل بإنذار بحري، أو هجوم على سفينة، أو تعطيل ممر ملاحي، أو انهيار في شبكة لوجستية عالمية.

عسكرة الممرات المائية

كل المؤشرات تدل على أن العالم يتجه نحو عسكرة متزايدة للممرات البحرية الحيوية، خصوصاً في: الخليج العربي، والبحر الأحمر، وشرق المتوسط، وبحر الصين الجنوبي، والمحيط الهندي.

فالدول الكبرى لم تعد تنظر إلى هذه المناطق باعتبارها مجرد ممرات تجارية، بل باعتبارها مناطق نفوذ وسيطرة استراتيجية. ولهذا تتسارع الدول اليوم على: إقامة القواعد العسكرية، نشر الأساطيل، تطوير أنظمة الدفاع الساحلي، توسيع شبكات الرصد البحري، واستخدام الطائرات المسيّرة والغواصات الذكية.

لكن الأخطر من ذلك أن الصراع البحري لم يعد حكراً على الدول، فالجماعات المسلحة باتت تمتلك أدوات منخفضة الكلفة وقادرة على تهديد الملاحة العالمية، عبر الصواريخ والطائرات المسيّرة والقوارب المفخخة والألغام البحرية. وهنا تكمن المفارقة الخطيرة.

فالممرات الأكثر أهمية للاقتصاد العالمي أصبحت أيضاً الأكثر هشاشة أمام الحروب غير المتناظرة. ولذلك، فإن البحر الأحمر وباب المندب وهرمز لن يكونوا فقط مسارات عبور، بل ساحات اشتباك دائمة بين القوى الدولية والإقليمية خلال السنوات القادمة.

الممرات البديلة وإعادة رسم الخريطة الاقتصادية

في خضم هذا الصراع، لا تسعى القوى الكبرى فقط إلى حماية الممرات الحالية، بل تعمل أيضاً على صناعة ممرات بديلة تقلل من الاعتماد على نقاط الاختناق التقليدية. فالعالم يعيش اليوم سباقاً ضخماً لإعادة رسم خرائط التجارة العالمية عبر: السكك الحديدية العابرة للقارات، خطوط الأنابيب البرية، الموانئ الجديدة، الممرات الاقتصادية، وحتى الطرق القطبية الجديدة الناتجة عن التغير المناخي.

وفي هذا الإطار، يبرز التنافس الحاد بين المشروع الصيني "الحزام والطريق"، والمشروع الأمريكي-الغربي للممر الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي.

إنه صراع لا يتعلق فقط بالتجارة، بل بمن يمتلك القدرة على قيادة الاقتصاد العالمي القادم. ولهذا فإن الموانئ لم تعد مجرد منشآت خدمية، بل تحولت إلى عقد جيوسياسية تحدد مكانة الدول في النظام الدولي. ومن هنا، فإن مدناً مثل: دبي، حيفا، بيرايوس، الفجيرة، جدة، وعدن، أصبحت جزءاً من خرائط النفوذ العالمي الجديد.

مستقبل مضيق هرمز وباب المندب

سيظل مضيق هرمز أحد أخطر وأهم نقاط الاختناق في العالم، لأنه يمثل شريان الطاقة الرئيسي للخليج العربي. فكل تهديد لهذا المضيق ينعكس فوراً على أسعار النفط والأسواق العالمية.

إيران تدرك هذه الحقيقة جيداً، ولذلك تستخدم هرمز كورقة ردع وضغط استراتيجية، بينما تسعى دول الخليج والولايات المتحدة إلى بناء بدائل تقلل من الاعتماد عليه عبر خطوط الأنابيب والموانئ البديلة. لكن رغم كل هذه البدائل، سيبقى هرمز خلال العقود القادمة مركزاً دائماً للتوتر، لأن موقعه الجغرافي يمنحه أهمية لا يمكن تجاوزها بسهولة.

أما باب المندب، فإنه يتجه ليصبح أحد أهم مسارح الصراع البحري في العالم. فالمضيق لا يربط فقط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، بل يربط عملياً آسيا بأوروبا عبر قناة السويس. ولهذا فإن أي اضطراب فيه يعني اضطراباً مباشراً في التجارة العالمية.

ومع تصاعد التوترات في البحر الأحمر، وتزايد عسكرة المنطقة، وتحول اليمن إلى ساحة نفوذ إقليمي ودولي، فإن باب المندب سيتحول تدريجياً إلى: مركز مراقبة دولية، وعقدة أمنية عالمية، وساحة صراع استخباراتي وبحري مفتوح.

الحرب السيبرانية البحرية

المستقبل لن يشهد فقط حروباً بحرية تقليدية، بل سيشهد أيضاً حروباً رقمية وسيبرانية تستهدف البنية التحتية للممرات العالمية. فالموانئ الحديثة تعتمد اليوم على: الأنظمة الذكية، الأقمار الصناعية، الذكاء الاصطناعي، شبكات البيانات، وكابلات الإنترنت البحرية.

وهذا يعني أن تعطيل نظام رقمي في ميناء استراتيجي قد يشل حركة التجارة دون إطلاق طلقة واحدة.

كما أن كابلات الإنترنت البحرية أصبحت تمثل شرايين خفية للعالم الحديث، وأي استهداف لها قد يؤدي إلى اضطراب اقتصادي ومعلوماتي واسع النطاق. ولهذا فإن الأمن البحري في المستقبل لن يكون عسكرياً فقط، بل سيكون: سيبرانياً، ومعلوماتياً، وتقنياً، ولوجستياً، في آنٍ واحد.

الإشارات الضعيفة التي ينبغي مراقبتها

من المهم متابعة المؤشرات التالية:

- زيادة الوجود العسكري الدولي في البحر الأحمر.
- تصاعد استهداف السفن أو التهديدات البحرية.
- تحركات غير معلنة حول جزيرة ميون.
- توسع الاستثمارات الأجنبية في موانئ اليمن والقرن الأفريقي.
- تسارع مشاريع الربط بين الهند والخليج وأوروبا.
- تراجع حركة الملاحة في قناة السويس.
- ارتفاع تكاليف التأمين البحري.
- توسع نشاط الطائرات المسيّرة والصواريخ المضادة للسفن.
- انتقال التنافس من الموانئ إلى كابلات الإنترنت البحرية.

السيناريوهات المستقبلية لحروب الممرات

المشهد المستقبلي يفتح الباب أمام عدة سيناريوهات محتملة.

السيناريو الأكثر ترجيحاً هو استمرار التنافس المنضبط، حيث تتنافس القوى الكبرى والإقليمية اقتصادياً وعسكرياً دون الانزلاق إلى حرب عالمية مفتوحة، مع استمرار الهجمات المحدودة والتوترات البحرية والحروب الاقتصادية.

لكن هناك أيضاً احتمال انفجار جيوسياسي واسع إذا تزامنت أزمات هرمز وباب المندب والبحر الأحمر في وقت واحد، وهو ما قد يؤدي إلى صدمة طاقة عالمية وركود اقتصادي حاد. وفي المقابل، يبقى احتمال التكامل الإقليمي قائماً، وإن كان ضعيفاً حالياً، إذا أدركت دول المنطقة أن حماية الممرات تتطلب التعاون أكثر من الصراع.

غير أن السيناريو الأخطر والأكثر واقعية ربما يكون: "الحروب الرمادية طويلة الأمد"، أي حروب لا تصل إلى مواجهة شاملة، لكنها تقوم على: الاستنزاف، والهجمات المحدودة، والضغط الاقتصادي، والحرب السيبرانية، وتعطيل الملاحة بشكل متقطع. وهو النموذج الذي يبدو أكثر انسجاماً مع طبيعة النظام الدولي الحالي.

التقدير الاستراتيجي لمستقبل الصراع

تشير الاتجاهات الكبرى إلى أن العالم يتجه نحو مرحلة تصبح فيها السيطرة على التدفقات أهم من السيطرة على الحدود. فالقوة في المستقبل لن تُقاس فقط بمن يمتلك السلاح، بل بمن: يدير الميناء، ويحمي الطاقة، ويؤمّن التجارة، ويتحكم بالبيانات، ويستطيع تعطيل سلاسل الإمداد العالمية. ومن هنا، فإن الممرات المائية ستتحول إلى: أدوات ردع، ومراكز نفوذ، ومحاور لإعادة تشكيل النظام الدولي. وسيصبح البحر، أكثر من أي وقت مضى، مسرحاً للصراع على المستقبل.

الخلاصة

إن العالم يقف اليوم على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة تعود فيها الجغرافيا البحرية إلى مركز السياسة الدولية، لكن بصورة أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. فالمعركة القادمة لن تكون فقط على الأرض، بل على: الميناء، والمضيق، والطاقة، والبيانات، وسلاسل الإمداد. وفي هذا العالم الجديد، قد تصبح: الموانئ أهم من بعض العواصم، وكابلات الإنترنت أخطر من بعض الصواريخ، وتعطيل التجارة العالمية أكثر تأثيراً من احتلال المدن.

وفي قلب هذه التحولات، سيظل الشرق الأوسط – واليمن خصوصاً – أحد أهم مفاتيح الجغرافيا الاستراتيجية العالمية، حيث تتقاطع المصالح الدولية والإقليمية حول بحرٍ لم يعد مجرد مساحة مائية، بل أصبح مركزاً للصراع على مستقبل العالم.

التوصيات الاستراتيجية

على المستوى العربي

تحتاج الدول العربية إلى استراتيجية موحدة لأمن الممرات، خصوصاً في البحر الأحمر والخليج. فلا يمكن حماية قناة السويس دون باب المندب، ولا يمكن حماية الخليج دون فهم امتداد الصراع إلى البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

على المستوى الخليجي

ينبغي للسعودية ودول الخليج التعامل مع المواني في المنطقة باعتبارها عمقاً استراتيجياً لا ساحة نفوذ متنازع عليها. البحر الأحمر، قناة السويس، باب المندب جزء من أمن الخليج، وأي فراغ في هذه المنطقة ستملؤه قوى أخرى.

على المستوى الدولي

ينبغي عدم اختزال أمن الملاحة في المقاربة العسكرية فقط. فالقصف والردع البحري لا يكفيان إذا بقيت جذور الصراع السياسي في المنطقة قائمة. أمن البحر الأحمر ، وباب المندب يبدأ من استعادة الدولة اليمنية، لا من وجود الأساطيل فقط.

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

ASAMCENTER